

حكم عالمي ومواطنون عالميون

لقد وسَّعت موجة عولمة كبيرة في العقود الأخيرة نطاق وسرعة التدفق العالمي لرؤوس الأموال والبضائع والناس والأفكار عبر الحدود القومية. وتُفهم «العولمة» على أنها عملية تلغي الحدود القومية وتوحد الاقتصاديات والثقافات القومية والتكنولوجيات والحكم، وتنتج علاقات معقّدة من الاعتماد المتبادل المشترك. ويستمر الخلاف حول التوقيت الدقيق للظاهرة، وحول تميز أحدث موجة وأثرها في المجالات المختلفة، لكن التقارير تشير إلى سلسلة واسعة من التطورات التي تُسهم باتجاه العولمة في نهاية القرن العشرين. وكما يناقش آخرون في هذا الكتاب، لقد حوّلت سرعة وكثافة تدفق المعلومات والاتصالات، وكذلك الصّلات البينيّة من خلال التكنولوجيات الحديثة، وبشكل ملحوظ الإنترنت، التي تصل جماهير الناس كما تصل النخبة⁽¹⁾! ولقد تحوّلت الاقتصاديات بواسطة التوسع السريع لأسواق المال، فنتج عن ذلك اعتماد تبادل اقتصادي أكبر بين الدّول كما في طريقة صادرات العالم من البضائع والخدمات التي زادت ثلاثة أمثال تماماً منذ السبعينيّات⁽²⁾. ولكن ربما كان أكبر تعيّر هو نمو حكم متعدّد الطبقات وانتشار السلطة السياسيّة مع تحوّل دور دولة الأمة بواسطة تطور مجموعات تجاريّة إقليمية كالاتحاد الأوروبي EU، واتفاقيّة

التجارة الحرّة في شمال أمريكا NAFTA، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN؛ ونمو دور الهيئات العالمية كمنظمة التجارة العالمية WTO، والأمم المتحدة UN، وحلف شمال الأطلسي NATO؛ وظهور شبكة من منظمات غير حكومية في ما بين الأمم؛ والمبادئ الجديدة والتنظيمات لحكم عالمي متعدد الجوانب في قضايا تتدرّج من التجارة إلى حقوق الإنسان وحماية البيئة⁽³⁾.

لقد أثار تأثير الحكم العالمي في الهويات القوميّة آمالاً ومخاوف كثيرة. فمن جهة عبّر أصحاب النظريات من أوغست كومت August Comte، وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill إلى كارل ماركس Karl Marx، وأنطوني جيدنز Anthony Giddens عن تفاؤل بأن الإنسانية في النهاية سوف تسمو فوق الحدود القوميّة، وذلك بانتقالها نحو ثقافة ومجتمع عالميين. من هذا المنظور يمكننا أن نتوقّع عولمة الأسواق والحكم والاتصالات لتقوية التوجّه العالمي، وتوسيع الهويات لما وراء الحدود القوميّة إلى مجتمع عالمي؛ وزيادة الوعي بفوائد التعاون عبر الأمم ضمن هيئات إقليمية ومؤسّسات عالميّة.

وبالتالي يعتقد المنظرون من أمثال أوماي Ohmae بأننا نشهد «نهاية دولة الأمة» في الفترة الحديثة التي تمثّل عصراً تاريخياً جديداً يسيطر فيه نمو قوى السوق العالميّة وقوى الاستهلاك الغربية، وهو المد الذي أصبح معارضوه من الحكومات والاقتصاديات القوميّة لا حول لهم ولا قوة بصورة متزايدة⁽⁴⁾. يدعي أنطوني جيدنز Anthony Giddens أن العولمة المعاصرة ليس لها سابقة في التاريخ وهي تعيد تشكيل المجتمعات الحديثة والاقتصاديات والحكومات والنظام العالمي⁽⁵⁾. ويناقد ديفيد هيلد David Held أن دول الأمم تقترب من بعضها بأساليب معقّدة من الاعتماد المتبادل في المشكلات كمرض الإيدز، والهجرة، وحقوق الإنسان، والجريمة، والتجارة، وتلوث البيئة، والتحديات الجديدة للسلام، والأمن والرخاء الاقتصادي التي تدفق فوق الحدود القوميّة⁽⁶⁾. وذهبت هذه العملية إلى أبعد من ذلك في الاتحاد الأوروبي حيث

تحدث الوحدة الأوروبية بقوة مستقبل السيادة وحكم الذات في الدول القوميّة، لكنه يناقش أن كل أقاليم العالم الكبيرة تتأثر بذلك فتنجح «مجتمعات القدر» المتداخلة. إن المنظمات القوميّة وفيها بعض أكثر القوى تدميراً في تاريخ القرن العشرين - من هتلر وموسوليني إلى الصراع الحديث في البلقان - جعلت الكثير يصفقون لهذا التطور على الرغم من أن آخرين يأسفون لخسارة المجتمعات القوميّة لصالح الشمول الثقافي المتجانس في مكدونالدز، وديزني وشبكة الأخبار الكابلية CNN.

ولكن بشكل مغاير، أولئك الذين يتبنون المنظور الأكثر تشاؤماً، يشكون في أن دولة الأمة قد ضعفت بصورة خطيرة، وفي ما إذا وجد أي دليل على بروز «الهوية العالميّة» التي ستحل محل إغراءات القوميّة العميقة. وربما حدثت التطورات البنيوية في اقتصاد وحكم العالم دون تدمير أساسي، بل قامت بتقوية المواقف ذات الجذور العميقة نحو القوميّة ودولة الأمة. وبرأي أنطوني سميث Anthony Smith «نحن لا نزال بعيدين حتى من وضع خريطة لنوع الثقافة العالميّة والمثل العليا للعالميّة التي قد تحل محل عالم الأمم بالفعل»⁽⁷⁾. ويناقش مان Mann «أنّه بعيداً عن إضعاف القوميّة، قد يكون ردّ الفعل على العولمة قوى الهويات القوميّة»⁽⁸⁾. وعلى هذا النسق نفسه يناقش هيرست Hirst وتومبسون Thompson أن دولة الأمة تحافظ على قوتها في العصر الحديث، وأن الاتجاه الرئيسي كان دائماً باتجاه تنمية مجموعات إقليمية، حيث تبقى الدول القوميّة اللاعب الرئيسي، وليس نشوء نظام عالمي جديد يسمو على الدول⁽⁹⁾.

ما هو الدليل الذي يجسّد هذه المقولات؟ قام عمل من أكثر الأعمال تنظيمياً وتجربة بفحص إن كانت القوميّة قد تراجعت داخل الاتحاد الأوروبي. إن عملية التكامل الاقتصادي والوحدة السياسيّة في ما بين الشعوب تعمل وتعيش وتدرس وتنتقل في مختلف الدول الأعضاء، يمكن للمرء أن يتوقّع أنّها

قد عطّلت بعض الحواجز الثقافية التقليدية بين الدول الأعضاء، سيما في الدول التي انضمت باكراً. وظل الرأي العام تحت المراقبة في الباروميتر الأوروبي منذ أوائل السبعينيات. ووجدت دراسات متلاحقة أن استعراف الشعوب بأوروبا قد تذبذب مع مرور الزمن وخاصة في أحداث سياسية معينة مثل معاهدة ماستريخت Maastricht، وخلاف «جنون البقر»، وإطلاق عملة اليورو تحت الادعاء الأوروبي الاقتصادي والمالي EMU. وظلّت عملية الوحدة الأوروبية تقوي وتعمّق وتوسّع الاتحاد تدريجياً، ومع ذلك يوجد دليل صغير على أن هذه العملية قد ولّدت شعوراً متنامياً بالهوية والمجتمع الأوروبي بين مواطنيه، وحتى بين الشعوب في الدول الأعضاء منذ زمن طويل مثل ألمانيا⁽¹⁰⁾. وتكشف تصرّفات ذات علاقة أيضاً عن صيغة لتذبذب بلا اتجاه منذ أوائل السبعينيات أكثر من حب الشعوب للمشروع الأوروبي، بما فيها الموافقة على سياسات الاتحاد الأوروبي والرضى عن أداء الاتحاد والثقة بمؤسّساته كالهيئة والبرلمان. ويستمر الإلحاح على الفروق بين الأمم كما بين دولتين مثل إيرلندا وبلجيكا، والتي هي إيجابية نسبياً في معظم المؤشّرات، وعلى الشكوك عميقة الجذور بأوروبا مثل بريطانيا⁽¹¹⁾. وأكثر من ذلك، فقد انحرف الرأي العام البريطاني في التسعينيات باتجاه مزيد من الشكوك بأوروبا، ويفضل الآن نحو نصف الشعب الانسحاب الكامل⁽¹²⁾.

إن وجد دليل ما على نمو الهويات العالمية ضمن الاتحاد الأوروبي، فما هو الحال في الأماكن الأخرى؟ إننا نعرف عموماً أقل كثيراً عن الاتجاهات في الرأي العام حول مؤسّسات أخرى للحكم العالمي، مثل المواقف من الناتو، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك لأن براهين الفحوص النظامية عبر الأمم نادرة في ما وراء أوروبا الغربية، ولا توجد نهائياً على الأغلب في معظم العالم النامي مع أن التصويت متوافر في بلاد معينة⁽¹³⁾. قام فيليب إيفرت Philip Evert بوحدة من أكمل الدراسات للمواقف من المنظّمات العالمية،

وتقترح صيغة مماثلة لتلك الصيغة الملاحظة تجاه الاتحاد الأوروبي. وجد إيفرت أن دعم الاتحاد الأوروبي والنااتو والأمم المتحدة هو متعدد الأبعاد بصورة رئيسية، بمواقف تتأثر بردود الأفعال لقضايا وأحداث معينة، أكثر من كونها طبقات على نسق عام تمتد من القومية إلى العالمية، فالتذبذب مع مرور الوقت في موافقة الشعوب على النااتو لم يكشف اتجاهات علمانية على الرغم من وجود فروق ملحّة في الدعم بين الدول الأعضاء⁽¹⁴⁾.

لذلك، فعلى الرغم من النظريات المقبولة في أن ظهور الحكم العالمي قد يقود نحو عملية متنامية، فإن معظم الدراسات التجريبية المتوافرة تميل إلى منظور متشكك. تختلف الشعوب المحلية اختلافاً كبيراً في دعمها لمؤسسات وسياسات نظام العالم الجديد، على الأقل ضمن أوروبا، ولم تشهد السنوات الثلاثون الماضية ظهور أي اتجاه عالمي أكبر. ولكن يبقى الدليل محدوداً. ونحتاج إلى دراسات مقارنة نظامية لفهم الاتجاهات في دول كثيرة خارج الاتحاد الأوروبي وخاصة في العالم النامي، ويبقى من الممكن أن معظم التحولات الأساسية الهامة في الهويات القومية سوف تستغرق وقتاً أطول حتى تصبح ظاهرة.

دليل العالمية

إن مفاهيم الهويات «العالمية» و«القومية» معقدة بصورة خاصة. في هذه الدراسة نفهم أن «الهوية القومية» تعني الوجود في مجتمعات ذات روابط من «الدم والانتماء» تنشأ من المشاركة بوطن مشترك، وأساطير ثقافية ورموز وذكريات تاريخية، ومصادر اقتصادية وحقوق وواجبات قانونية وسياسية⁽¹⁵⁾. ويمكن للقومية أن تتخذ أشكالاً «مدنية» تعني روابط التربة القائمة على المواطنة في أرض مشتركة وحدود تخطها دولة الأمة، أو قد تأخذ أشكالاً «عرقية» تؤدي إلى روابط دموية أكثر انتشاراً في مجتمعات دينية أو لغوية أو عرقية⁽¹⁶⁾. إن الهويات القومية عادة ما تكون غير ظاهرة ويمكن أن تطفو على السطح كرد فعل

على «الأخر» فقط، والذي فيه (كما في سيمون دي بوفوار (Second Sex) Simon de Beauvoir «نعرف ماذا نكون بسبب ما لسنا هو». وبالتالي، «إن القومية الإسكتلندية كأقلية ظاهرة دائماً وتؤكد ذاتها، بينما الهوية الإنكليزية ساكنة وخامدة وربما مرتبكة نوعاً ما»⁽¹⁷⁾. في العالم الحديث تعزز الهويات القومية الدولة ومؤسّساتها التي تمارس السلطة السياسيّة ضمن أراض معينة على الرغم من وجود كثير من الدول متعددة الأعراق كالمملكة المتحدة، إضافة إلى وجود أمم لا دول لها كالأكراد. يمكن فهم القوميين على أنّهم أولئك الذين يتعرفون بقوة بدولتهم الأم، وأولئك الذين يفضّلون سياسات الحماية الاقتصادية القومية على التجارة الحرّة للبضائع والخدمات.

من جهة أخرى، يمكن فهم «العالميين» على أنّهم أولئك الذين يتعرّفون بقارتهم أو بالعالم ككل أو الذين لديهم إيمان أقوى بمؤسّسات الحكم العالمي. فالبعد القومي - العالمي، ما يمكن أن يتوقع، يعارض اقتلاع الإيديولوجية التقليدية على الرغم من احتمال وجود بعض التداخل. فإذا وقف العالميون منتصبين فإنّهم يستطيعون دعم السياسات الموضوعية لتعرية حواجز الحماية الاقتصادية، بينما يفضّل أولئك الذين إلى يسارهم الإجراءات الأخرى مثل تعليمات أشد لبيئة عالميّة، وإنفاق أكثر على المساعدات الخارجية. ويمكن توقّع أن يعيش العالميون مرتاحين في دول مختلفة، ويعملون فيها، ويعتادون على السفر بعيداً عن حدودهم القوميّة، ويتقنون اللغات وهم على اتصال بالشبكات العالميّة من خلال الاتصالات العالميّة⁽¹⁸⁾. في العصور السابقة كانت هذه العملية تؤثر في النخبة فقط، مثل الأرستقراطية الأوروبية الذين ينهون دراستهم في باريس وروما في القرن الثامن عشر، لكن أحدث موجة عولمة اتصالات قد تكون شجّعت انبعاث العالميّة لتسعى إلى ما وراء حدود دوائر النخبة إلى جماهير الناس⁽¹⁹⁾. إن كانت هذه الفرضية صحيحة، فإنّنا نتوقّع أن نجد الهويات العالميّة تكمل الولاء التقليدي والقومي والعرقى، فتنجح تماثلاً أوسع من البلاد والمواطنين والأقاليم المجاورة من العالم.

ما هو الدليل الذي يسمح لنا بفحص الإدعاءات بالوعي العالمي المتنامي؟ اعتمد التحليل السابق للرأي العام بخصوص هذه القضايا على الباروميتر الأوروبي وذلك بمراقبة 15 دولة عضواً إضافة إلى برنامج المسح الاجتماعي العالمي السنوي ISSP الذي يشمل ثماني عشرة إلى عشرين ديمقراطية⁽²⁰⁾. هذه المصادر غير ذات قيمة بمراقبة الاتجاهات مع مرور الزمن، لكن معظم المعطيات الشاملة المقارنة التي تشمل سلسلة من المجتمعات المتطورة فيما بعد الشيوعية وما بعد الصناعة من مسح القيم العالمية WVS⁽²¹⁾. لقد جمعت موجات 1990 - 1991 و 1995 - 1997 لهذا التحليل فسمحت بمقارنة سبعين دولة. يشتمل المسح على ديمقراطيات ثابتة، وأنظمة متضامنة وأنواع مختلفة من الدول السلطوية، كما يشتمل على مجتمعات حيث يراوح دخل الفرد فيها من 300 دولار إلى 30000 دولار سنوياً. ولا تزال هذه الدراسة هي المسح المقارن الوحيد الذي يهدف إلى تغطية عالمية تشمل 70 من أصل 174 دولة أمة مستقلة في العالم، كما تشمل غالبية سكان العالم. استخدمت جميع دراسات المسح المقابلات وجهاً لوجه كما استعملت عينات عشوائية بمراحل متعددة وتوازن المعطيات للتحليل لتعوض عن الانحرافات الواضحة من السكان القوميين.

القصور الوحيد للمسح هو أن الموجة الأولى (1980 - 1983) شملت الدول الصناعية الغربية فقط، ولذلك لا يمكن استخدامها لدراسات الاتجاهات مع مرور الزمن في مجتمعات ما بعد الشيوعية والمجتمعات النامية، ولكن يمكن استخدام تحليل كوهورت Cohort بتقسيم العينة بحسب عقود الولادة لفحص إن كانت الأجيال المتعاقبة تصبح أكثر عالمية من حيث الإعداد الثقافي بصورة تقدمية. وطبعاً يمكن تفسير المواقف بتأثير دورة الحياة. فإن كان الناس الأصغر سناً أصحاب جذور عميقة في المجتمعات المحلية أو القومية بينما هم يكبرون ويستقرّون. لا نستطيع حل هذه القضية بالمعطيات المتوفرة، لكن يبدو أنه من المقبول أكثر لفهم الفروق المتعلقة بالعمر أولاً كتأثيرات كوهورت

Cohort، فهي تعكس الخبرات المميزة للجيل من التطورات الكبيرة بالشؤون العالمية في القرن العشرين، بينما تحصل الأجيال المختلفة على مواقفها وهوياتها من خلال سنوات تشكلهم قبل الحرب العظمى، وفترة الحرب، وعقود ما بعد الحرب.

يمكن مراقبة الرأي العام على ثلاثة مستويات للتمييز بين الاندماج بالمجتمع العالمي، والثقة بمؤسسات الحكم العالمي، والموافقة على آليات السياسة⁽²²⁾. أولاً، عند المستوى الأكثر انتشاراً، تقترح النظريات أن نمو الحكم العالمي قد يدمر تدريجياً الهويات القومية وينتج عالميين أكثر، معروفين أنهم أساساً «مواطنون في العالم» وأصحاب نظرة عالمية واسعة. وتقترح نظريات أخرى بصورة مقبولة بشكل متساو، أن العولمة قد غيرت مواقف جماهير الناس من مؤسسات حكم عالمية ومتعددة الجوانب، بصورة خاصة الأمم المتحدة، التي وسّعت دورها بسرعة كلاعب نشيط في عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى هيئات إقليمية جديدة مثل الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الآسيوية واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA التي عملت على تقوية الروابط التجارية بين الدول الأعضاء. وأخيراً المستوى الأكثر تحديداً، يمكن أن تكون العولمة قد غيرت الدعم العام للآليات السياسية المصممة لتعرية الحواجز القومية بما في ذلك السياسات المشجعة للتجارة الحرة وفتح أسواق العمل للعمال المهاجرين.

تآكل الهويات القومية

تقاس قوة الهويات القومية والعالمية بمدى ارتباط الناس بمناطق أرضية مختلفة، واستخدمت هذه الطريقة عموماً بالدراسات السابقة⁽²³⁾. ففي مسح القيم العالمية سُئل الناس الأسئلة التالية:

- «إلى أي من هذه المجموعات الجغرافية تنتمي أولاً وقبل كل شيء؟»

وثم التالية؟

المحلة أو البلدة التي تعيش فيها؟

الدولة أو الإقليم من الدولة حيث تعيش؟

دولتك (الولايات المتحدة، فرنسا... إلخ) ككل؟

القارة التي تعيش فيها (أمريكا الشمالية/ أوروبا/ آسيا/ أمريكا اللاتينية
وهكذا...)

العالم ككل؟*

* (أية أمة أو قارة بديلة لهذه التسميات)؟

يستطيع الناس إعطاء جوابين فيهما تداخل وهويّات متعددة إذا كانوا، مثلاً، يشعرون أنهم ينتمون إلى مجتمعهم المحلي بقوة أكبر من انتمائهم إلى دولتهم، أو إذا هم يتعرّفون بدولهم ثم بقارتهم وهكذا. ويمكن جمع الإجابات لتعطي مجال هويّة عالمية يتدرج على مدرج مستمر من أكثر الهويّات محلية إلى أكثرها عالمية⁽²⁴⁾.

يظهر الجدول 7 - 1 الإجابة عندما سُئل الناس عن تعريفهم الأولي (إلى أي من المجموعات الجغرافية تنتمي أولاً وقبل كل شيء؟) إن أكثر النتائج دهشة هي التي تظهر كم تبقى الهويّات المحلية والقومية أقوى من أي إعداد عالمي. يرى نصف العينة تقريباً (47%) أنفسهم ينتمون أولاً إلى محلّيتهم أو الإقليم من الدولة، بينما يقول أكثر من الثلث (38%) إنهم ينتمون إلى أمتهم. لكن سدس الناس (15%) يشعرون أنهم قريبون من قارتهم أو «العالم ككل» في هويّتهم الأولى. لذلك إن نسبة العالميين صغيرة ولكنها ليست غير هامة.

لو جمعنا الخيار الأول والثاني معاً فإن خمس العامة يمكن تصنيفهم كمحليين خالصين، وهم الذين يتعرّفون فقط بمجتمعهم المحلي والإقليمي (الجدول 7 - 2). وبالمقابل 2/ هم عالميون خالصون وهم الذين عبّروا عن هويّة قارية - عالمية فقط. والباقي خلطوا هويّات متعددة مثلاً يرون أنهم ينتمون إلى إقليمهم ودولتهم، أو إلى دولتهم وقارتهم. فالنتيجة الكلية بناء على ذلك

تدعم الفرضية المتشائمة (المتشككة) التي ترى المواطنين ذوي جذور عميقة في مجتمعاتهم التقليدية مع روابط قوية من الدم والتراب على الرغم من (أو حتى بسبب؟) كل التغيرات البنوية التي تُنتجها قوى العولمة.

جدول 7 - 1

النوع الأول للانتماء الأرضي - نسبة مئوية

المتغيرة	عالم - قارة	قومي	محلي إقليمي
الجميع	15	38	47
المجتمع	15	41	44
ما بعد الصناعي	16	32	53
ما بعد الشيوعية	14	37	49
نامي	6	33	62
كوهورت	10	35	55
1905 - 14	10	38	53
1915 - 24	11	38	51
1925 - 34	19	37	44
1935 - 44	17	35	48
1945 - 54	21	34	44
1955 - 64	16	43	41
1965 - 78	17	37	45
القارات	11	36	53
أمريكا الشمالية	13	25	62
أمريكا الجنوبية	13	23	64
شمال أوروبا	8	34	58
شمال غرب أوروبا	15	32	53
جنوب غرب أوروبا	12	49	39
شرق أوروبا	8	34	58
الاتحاد السوفياتي السابق	15	32	53
الشرق الأوسط	12	49	39
آسيا	13	32	55
أفريقيا	9	41	49

تابع جدول 7 - 1

النوع الأول للانتماء الأرضي - نسبة مئوية

محلّي إقليمي	قومي	عالم - قارة	المتغير
40	42	18	الثقافة عالية
64	29	7	منخفضة
45	40	16	الجنس رجل
49	36	14	امرأة
55	34	11	حجم المدينة أقل من 2000 نسمة منخفض
43	36	21	أكثر من 50000 نسمة عالي
53	36	12	نوع الثقافة أوروبية شمالية
41	41	19	الإنكليزية
64	24	13	أوروبية كاثوليكية
52	44	5	الكونفوشية
60	33	7	أوروبية وسطى
53	31	16	سوفياتية
43	50	8	أمريكية لاتينية
63	29	8	جنوب شرق آسيوية
49	41	9	أفريقية
50	38	12	ما بعد المادية
45	39	16	مختلطة
43	37	20	بعد المادية
45	39	16	نوع الديمقراطية حرة
53	32	15	حرة جزئياً
58	32	10	غير حرة

المصدر : مسح القيم العالمية .
ملاحظة : نفس الأسئلة المذكورة أعلاه .

كيف تتغير المواقف بحسب نوع المجتمع؟ لعل التفسير الأكثر شيوعاً لهذه الفروق في ظهور العالمية (الانتماء العالمي) يعتبر عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي القوة الدافعة الرئيسية. وبلا شك إن نظرية ما بعد الحداثة تقدم هذه المزاعم. تواجه المجتمعات التقليدية زيادة في سرعة التقلبات المالية والأخطار الاقتصادية التي تنتج عن فتح الأسواق أمام القوى العالمية، توضحها الأزمة المالية في شرق آسيا 1997 - 1999، التي أُلقت بالملايين إلى البطالة والتي خفضت الاستثمارات في أمريكا اللاتينية. منذ 1980، عانت غالبية الدول في صحراء أفريقيا وعدد في أمريكا اللاتينية ومعظم الذين في حالة انتقالية من كوارث الفشل في النمو مع تراجع في الأمن الإنساني وزيادة في الفقر⁽²⁵⁾. يتنبأ رونالد إنغال هارت Ronald Inglehart أنه في حالة تزايد عدم الأمن قد تمارس المجتمعات التقليدية انتعاشاً بالمشاعر القومية والتعرف بدولة الأمة. والعكس في مجتمعات ما بعد الصناعة، ومع مستويات عالية من الثراء والنمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة، ويناقد إنغل هارت Inglehart أن الاتجاه هو تحويل السلطة من دولة الأمة في الوقت نفسه نحو الأسفل، نحو المجتمعات الأكثر محلية وإقليمية كما هو حاصل في كيويك وإسكتلندا وكتالونيا، وكذلك إلى الأعلى نحو روابط أوسع عبر الأمة⁽²⁶⁾. لو أن هذا التقرير صحيح فعندئذ نتوقع أن تنتشر العالمية في مجتمعات ما بعد الصناعة. فتنحوّل الدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة تحولاً جذرياً بواسطة عملية التغير التقني. والاتصالات الحديثة والأسواق المفتوحة للبضائع والخدمات إضافة إلى مستويات عالية من التعليم والثراء الناجم عن التطور الاجتماعي والاقتصادي. ونتوقع أن تبقى القومية قوية في مجتمعات أقل نمواً كتلك التي في جنوب شرق آسيا وأفريقيا إضافة إلى دول ما بعد الشيوعية التي تصارع العملية الممزقة للانتقال الاقتصادي والسياسي في وسط وشرق أوروبا.

الشكل 7 - 2

هويات متعددة النسبة المئوية للمجموع

النسق						
جميع الدّول	عالم	قارة	أمة	إقليم	محلي	
36,7	2,6	1,0	17,5	15,5	-	محلي
11,2	0,8	0,5	5,9		4,1	الإقليم
37,1	6,1	3,6		9,4	18,0	الأمة
2,7	0,4		1,3	0,5	0,5	القارة
12,2		1,6	5,9	1,2	3,5	العالم
100,0	9,9	6,8	30,6	26,6	26,1	المجموع ثاني

نفس المصدر.

ملاحظة : نفس الأسئلة المطروحة.

يبين الجدول (7 - 1) كيف تتنوع الهويّات القوميّة في أنواع مختلفة من المجتمعات⁽²⁷⁾. وتبين النتيجة عدداً قليلاً من الفروق الكبيرة في الإعداد العالمي بين مجتمعات ما بعد الصناعة، وما بعد الشيوعية والنامية وذلك بعكس فرضيات إنغل هارت. وخلافاً للمفاهيم الشائعة فقد أثبتت القوميّة أنّها الأضعف في دول ما بعد الشيوعيّة حيث تسيطر الهويّات المحلية والإقليمية. لذلك يمكن أن يكون للعولمة أثر متفاوت في الدّول المتقدمة والنامية، وخاصة في «الرابحين» و«الخاسرين» من عولمة الأسواق، ولكن لم يتضح بعد إن كان هذا قد أثر في الهويّات القوميّة للشعوب.

ويدل ذلك إن كانت الموجة الأخيرة للعولمة عملية تاريخيّة، فعندئذ من المقبول أن تؤثر عملية تغير الأجيال في المواقف. وحيث إن العولمة تطور تدريجي، مع أنّها تسارعت في أواخر القرن العشرين، فيمكن توقع أنّها ستؤثر في الجيل الأصغر سنّاً تأثيراً أقوى لأنهم تربوا في عالم MTV والياهو Yahoo وماكدونالدز. بالمقابل، يمكن أن نتوقع أن يحتفظ جيل ما قبل الحرب وفترة

الحرب بولاء قومي أكبر، وألاً يثقوا كثيراً في الصيغ الجديدة للحكم المحلي والعالمي. تمثل نظرية ما بعد الحداثة التي طورها رونالد إنغل هارت Ronald Inglehart الحجّة الأقوى بأن الاتجاهات البنيويّة المنتشرة تحول القيم الأساسيّة للجيل الأصغر سناً؛ والنتيجة الصافية هي أن تبديل السكّان عبر الأجيال ينتج تغييراً ثقافياً⁽²⁸⁾.

تؤكد النتائج هذه الفرضية (الجدول 7 - 1)⁽²⁹⁾. تعرض المجموعة الأكبر سناً والمولودة عند دخول القرن الماضي القوميّة الأقوى، بينما المجموعة الأصغر سناً والمولودة بعد الحرب العالميّة الثانية هم الأكثر احتمالاً لأن يكون لديهم حس بالهويّة العالميّة. والفجوة بين الأجيال تعني أن العالميين أكثر ثلاث مرّات بين الأطفال المولودين بعد الحرب من الأجيال المولودة قبل الحرب العظمى. فضلاً عن ذلك، لم تحدد هذه الصيغة بمجتمعات ما بعد الصناعية فقط، لأنّها كانت واضحة بصورة متساوية بين المجموعات الأصغر سناً في ما بعد الشيوعيّة والدول النامية. فإن فهمت على أنّها أثر يتعلّق بالأجيال وليس أثراً لدورة الحياة، وإن استطعنا أن نستنبط من هذه الصيغ، فإنّها تعطي دليلاً هاماً على أن الاتجاهات العلمانية على المدى الطويل سوف تقلل من رصيد الدعم للقوميّة وتحرك الشعوب باتجاه أكثر عالميّة. تقترح هذه النتائج أن أكثر المشاهد تفاعلاً للمجتمع والثقافة العالميين مبالغ فيها حقاً في الوقت الحالي، ولكن يوجد دليل جيد للاعتقاد بأن هذه الآمال (والمخاوف) قد تتحقّق في المستقبل عندما يحل السكان الأصغر سناً محل المجموعات الأكبر سناً تدريجياً. فالأجيال الأصغر سناً، بحقائبهم على ظهورهم وبطاقات القطار الأوروبية، متطوعين في مجموعات السلام، أو عاملين في منطّعات غير حكومية حول العالم هم أكثر عالميّة في إعدادهم.

ما هي المواصفات الأخرى للعالميين؟ يبين الجدول 7 - 1 أن هذه المجموعة موزّعة بشكل عريض بين القارات، رغم أنّها أقوى في شمال

وجنوب أمريكا وأوروبا، وأضعف في أوروبا الشرقية وأفريقيا. وأكدت دراسات سابقة أن التحصيل العلمي مرتبط ارتباطاً قوياً بحسّ الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي⁽³⁰⁾. وتؤكد المقارنة أن التعليم يتنبأ بقوة بالهوية العالمية، وذلك بأن عدد الناس الذين ينتمون إلى العالم أو القارة في مجموعة التحصيل العلمي الأعلى ضعف أولئك الذين في مجموعة التعليم الأدنى. وهناك فجوة معتدلة بين الجنسين، فالنساء أكثر محلية من الرجال. وليس مدهشاً أن يكون التمدن ذا تأثير هام. فالمحلية أكبر في المناطق الريفية، والعالميون يعيشون في البلدان الكبيرة والمدن. ومن حيث الثقافة، كانت العالمية أكثر وضوحاً بين المشاركين ذوي الخلفية الثقافية الإنكليزية، بينما كانت مستوياتها الدنيا بين المشاركين أصحاب التقاليد الكونفوشية. عملت مواقف ما بعد المادية بالاتجاه المتوقع، فالعالميون كثر في مجموعة ما بعد المادية، بينما مجموعة أنواع الديمقراطية فكانت العلاقة متواضعة. نستطيع أن نستنتج أنه ربما كان المؤشر الأهم لظهور الثقافة العالمية يأتي من صيغ الأجيال التي لاحظناها أكثر من أي فرق رئيسي بين مجتمعات ما بعد الصناعة والمجتمعات النامية. ويبدو جيل ما بعد الحرب الذي نما في أحوال من السلام والأمن النسبيين في العالم وكأنه في بيته، وأكثر راحة بالهويات العالمية مما كان آباؤهم وأجدادهم. ولا نزال بحاجة للتأكيد أن الزعم بأننا مواطنون عالميون لا يزال مبالغاً فيه لأن معظم الناس في معظم المجتمعات والقارات والثقافات متجذرون في الأشكال القديمة للانتماء من خلال مجتمعهم أو دولتهم القومية.

الثقة في مؤسسات الحكم العالمي

قضية ذات علاقة هي، ما هو شعور الناس حول المؤسسات الجديدة للحكم العالمي مثل منظمة التجارة العالمية أو الأمم المتحدة أو الهيئة الأوروبية؟ لاقت المواقف تجاه المؤسسات الجهورية للديمقراطية التمثيلية اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة سيما أبحاث مراقبة تآكل الثقة

والطمأنينة في المجالس النيابية والأحزاب والحكومات⁽³¹⁾. ونعرف القليل القليل عن اتجاهات التأييد لمستويات الحكم عبر الأمم، بل والأقل من ذلك حول كيفية اختلاف المواقف بين مجتمعات ما بعد الصناعة والمجتمعات النامية.

إذا كان التكامل الاقتصادي والسياسي يسهمان باتجاه العالمية، فإننا نتوقع لهذه الظاهرة أن تكون أكثر وضوحاً في الدول المرتبطة مع دول أخرى بهيئات إقليمية قوية. فيمكن توقع أن الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي قد قطعت شوطاً بعيداً باتجاه الهوية عبر الأمم وذلك بتطوير وعي أوروبي عام وأصيل، حيث أصبح الألمان والفرنسيون والإيطاليون يرون أنفسهم كأعضاء في مجتمع مشترك ذي مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة. والمجتمع هو أكثر المحاولات طموحاً في التعاون والاندماج عبر الأمم. فقانون أوروبا واحدة لسنة 1992، هدف إلى إلغاء الحدود المادية والفنية والمالية بين الدول الأعضاء، وتخفيض الفروق الإقليمية، ومجانسة القوانين الناظمة لشروط العمل، وتقوية البحث والتنمية، وحماية البيئة، وتسهيل التعاون المالي. ومعاهدة ماسترخت الموقعة في سنة 1992، ومعاهدة أمستردام الموقعة في 1996، تقويان الاتحاد السياسي والاقتصادي ويشمل ذلك السياسات الخارجية والأمن المشترك. واتخذ الاتحاد الاقتصادي والمالي خطوة أكبر إلى الأمام في كانون الثاني من سنة 1999 بإطلاق عملة اليورو في سوق المال العالمي. وإذا أثرت عملية التوحيد الأوروبية في الهويات القومية، فإننا نتوقع أن نجد شعوراً أقوى بالانتماء إلى أوروبا في الدول الأعضاء مثل ألمانيا مما نجده في دول أخرى مثل سويسرا وبولندا وبلغاريا. وعلى الرغم من أن مجموعات تجارية أخرى أقل اندماجاً من الناحية السياسية يمكن أن تلعب دوراً مماثلاً، مثل مجموعة ASEAN وSCM وNAFTA وSADC.

قامت دراسة القيم العالمية World Values Study بطرح الأسئلة التالية لتحلل إلى أي مدى يثق الناس بالمنظمات العالمية المتعددة الأطراف:

«سأذكر عدداً من المنظمات، وأرجو أن تجيب عن مدى ثقتك بكل

واحدة:

هل هي ثقة كبيرة جداً أم كبيرة أم ثقة غير كبيرة أم لا تثق أبداً؟

- الأمم المتحدة

- الاتحاد الأوروبي (*)

تُظهر النتائج في الجدول 7 - 3 نسبة الذين قالوا إن ثقتهم كبيرة جداً أو كبيرة. والنتائج الإجمالية، من أوائل التسعينيات حتى منتصفها عبرت الأغلبية (57%) عن ثقتها في الأمم المتحدة وربما كان تصويتاً بالتأييد كبيراً وملحوظاً، بينما عبّر 44% عن ثقتهم بالهيئات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي وNAFTA. ولعل النتيجة المذهلة حقاً هي أن الناس يثقون بهذه المؤسسات العالمية والإقليمية أكثر مما يثقون بحكوماتهم المحلية، حيث إن الثلث فقط (34%) عبّر عن ثقة ما. وكان هذا الفرق واضحاً في مجتمعات ما بعد الصناعة وظهرت خاصة في مجتمعات ما بعد الشيوعية، حيث (على الأقل قبل كوسوفو) كان 27% يثقون بحكّامهم المحليين بينما كان 60% يثقون بالأمم المتحدة. إذا كان نمو (المواطنين النقاد) قد أنهك التأييد والدعم للمؤسسات الجوهرية للحكومة التمثيلية كالأحزاب والمجالس النيابية والمدراء التنفيذيين في الديمقراطيات العريقة، كما نُوقش في مكان آخر، يبدو أن العملية لم تهمل بعد ثقة الشعوب في الأمم المتحدة⁽³³⁾.

(*) (في كل الدول الأوروبية، وفي المجتمعات الأخرى سُئل الناس عن أهم المنظمات

الإقليمية)⁽³²⁾.

الجدول 7 - 3

الدعم للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية - النسبة المئوية «كثير جداً» و«كثير» من الثقة

الهيئات الإقليمية	الأمم المتحدة	متغير	
44	57		الجميع
40	56	بعد الصناعة	نوع المجتمع
51	60	بعد الشيوعية	
52	59	نامي	
36	43	1905 - 14	كوهرت
44	54	1915 - 24	مجموعات الأعمار
37	51	1925 - 34	
39	53	1935 - 44	
38	53	1945 - 54	
38	52	1955 - 64	
49	60	1965 - 78	
41	56	شمال أمريكا	القارة
45	53	جنوب أمريكا	
33	54	شمال أوروبا	
47	45	أوروبا الشمالية الغربية	
57	47	جنوب غربي أوروبا	
42	51	أوروبا الشرقية	
53	61	الاتحاد السوفياتي السابق	
45	47	الشرق الأوسط	
49	66	آسيا	
57	61	أفريقيا	
51	60	العالي	التعليم
34	52	المنخفض	
43	54	رجال	الجنس
44	60	نساء	
40	52	منخفض أقل من 2000	التمدن

الهيئات الإقليمية	الأمم المتحدة	متغير	
49	57	أعلى من 500000	
33	54	أوروبية شمالية	نوع الثقافة
36	51	إنكليزية	
57	47	أوروبا الكاثوليكية	
35	60	كونفوشية	
46	39	أوروبية وسطى	
52	60	سوفياتية	
54	70	أمريكية لاتينية	
44	54	جنوب شرق آسيوية	
57	61	أفريقية	
43	55	المادية	ما بعد المادية
45	60	مختلطة	
41	52	ما بعد المادية	
37	52	حرّة	نوع الديمقراطية
53	60	حرّة جزئياً	
59	69	غير حرّة	

المصدر : مسح القيم العالمية .

ملاحظة : نفس الأسئلة المطروحة .

والتحليل الأعمق لمواقف أولئك الذين دعموا الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية في الجدول (7 - 3) يؤكد كثيراً من الملاحظات التي قُدمت سابقاً في ما يتعلق بمزيد من الثقافة العالمية . مرة أخرى إن مجموعة المواليد الأصغر سناً (كوهرت) مرتبطة بشكل كبير مع القوميات، وذلك أن 60٪ من جيل السبعينيات يدعمون الأمم المتحدة بالمقارنة مع 43٪ من جيل ما قبل الحرب . وهنا فجوة أجيال موازية كانت واضحة في مستوى الثقة بالهيئات الإقليمية . ومرة ثانية، تعلق المنظور العالمي بمستوى الثقافة الأعلى وكذلك التمدن، على الرغم من أن النساء دعمن الأمم المتحدة أكثر من الرجال . وكان نوع الحكومة هاماً أيضاً، فالتأييد الأعظم للأمم المتحدة وللهيئات الإقليمية كان بين الدول غير

الديمقراطية. يمكن أن تساعد عوامل كثيرة ممكنة في شرح المتغيرات عبر الأمم والتي ظهرت، مثل إن كانت الدول النامية هي المستفيدة من تدفق المساعدات والعون التنموي من الأمم المتحدة إضافة إلى دور الهيئات الإقليمية في تنشيط أسواق التجارة والتصدير للدول الأعضاء.

دعم سياسات العولمة

أخيراً، وفي المستوى الخاص جداً، نستطيع فحص المواقف لنرى إلى أي مدى تدعم الشعوب في الدول المختلفة السياسات الاقتصادية المصممة لتنشيط العولمة كتلك التي تنشط حرية التجارة والهجرة والعمل. ولقد طرحت الأسئلة التالية.

(التجارة الحرة). «هل تعتقد أنه من الأفضل إذا:

- كان ممكناً استيراد بضاعة مصنّعة في دول أخرى وبيعها هنا إذا كان الناس يريدون شراءها، أم يجب أن توضع قيود صارمة على بيع البضائع الأجنبية هنا لحماية الإيديولوجية والناس في هذه الدولة؟»

(المهاجرون). «ما رأيك بأناس يأتون من بلاد أخرى ليعملوا هنا. أي جواب من الأجوبة التالية تعتقد أن على الحكومة فعله: يسمح لأي شخص يريد المجيء إلى هنا؟»

- تسمح للناس بالمجيء ما دامت الأعمال متوفرة؟

- تضع قيوداً صارمة على عدد الأجانب الذين يستطيعون المجيء إلى هنا؟

- تمنع الناس من المجيء إلى هنا من بلاد أخرى؟»

يظهر الجدول (7 - 4) أنه من بين المجموع، ثلث الناس فقط فضّلوا التجارة الحرة على الحماية، ومعظمهم فضّل القيود على التجارة للحفاظ على الأعمال، ووجدت هذه الصيغة حتى في مجتمعات ما بعد الصناعة وخلال سنوات الثراء نسبياً في أواسط التسعينيات. وقد يكون القلق غدى هذه المواقف حول تهديدات البطالة التي بقيت عالية بصورة لا بأس بها في معظم أوروبا

الغربية في هذه السنوات إضافة إلى ممارسة بطالة كبيرة في الاقتصاديات الانتقالية في أوروبا الشرقية والوسطى. واختارت الشعوب أيضاً تقييد الهجرة. ودعمت قلة (7٪) فكرة الحدود المفتوحة حتى يتمكن أي شخص من الدخول للعمل، وفضل (38٪) السماح للناس بالدخول إلى البلاد ما دامت الأعمال متوفرة، وأراد (43٪) أن تقيّد بشكل صارم أعداد الذين يمكن أن يدخلوا إلى البلاد، ويريد (12٪) منع الدخول كلياً.

إن الشكل العام للذين يدعمون سياسات السوق الحرّة يؤكد اتجاهاً مديناً نحو زيادة الدعم بين مجموعات الأعمار الأصغر سناً (كوهرت). مرة ثانية يحتمل أن يدعم الجيل الأصغر التجارة الحرّة ثلاثة أمثال الجيل الأكبر عمراً (شكل 7 - 1 وجدول 7 - 5). ولعل من المدهش أنه في أوائل ومنتصف التسعينيات يوجد فرق صغير بالمواقف بين مجتمعات ما بعد الشيوعية. وقد ورثت الحماية من الاتحاد السوفياتي القديم والدول الغربية. فالتعليم والتمدن ومواقف ما بعد المادية الملاحظة في ما بعد، كلها تتنبأ بصورة متوافقة أيضاً بمزيد من العالمية أو الإعداد للسوق الحرّة باتجاه سياسة اقتصادية.

الجدول 7 - 4

الدعم الاقتصادي للتجارة الحرّة وأسواق العمل - النسبة المئوية الموافقة

العمالة المهاجرة	تجارة حرّة	المتغير	
42	30		الجميع
37	28	بعد الصناعي	نوع المجتمع
54	32	بعد الشيوعية	
39	31	النامي	
31	15	14 - 1905	كوهرت
32	17	24 - 1915	مجموعات الأعمار
36	20	34 - 1925	
44	26	44 - 1935	

المتغير	تجارة حرّة	العمالة المهاجرة	
1945 - 54	31	46	
1955 - 64	34	46	
1965 - 78	40	52	
أمريكا الشمالية	25	35	القارة
أمريكا الجنوبية	15	56	
أوروبا الشمالية	39	40	
أوروبا الشمالية الغربية	50	65	
أوروبا الجنوبية الغربية	26	79	
أوروبا الشرقية	31	37	
الاتحاد السوفياتي السابق	33	55	
الشرق الأوسط	15	38	
آسيا	28	39	
أفريقيا	38	34	
عالي	40	53	التعليم
منخفض	31	31	
رجال	33	42	الجنس
نساء	26	43	
منخفض أقل من 2000	21	37	حجم البلدة
عالي أكثر من 500000	37	54	
أوروبية شمالية	39	40	نوع الثقافة
إنكليزية	26	38	
أوروبية كاثوليكية	26	79	
الكونفوشية	35	46	
أوروبية وسطى	39	54	
سوفياتية	32	54	
أمريكية لاتينية	21	32	
جنوب شرق آسيوية	38	50	
أفريقية	38	34	
المادية	26	40	ما بعد المادية

المتغير	تجارة حرّة	العمالة المهاجرة
مختلطة	30	43
بعد المادية	34	46
حرّة	30	38
حرّة جزئياً	33	54
غير حرّة	38	50

المصدر : مسح القيم العالميّة.

مستقبل المواطنة العالميّة

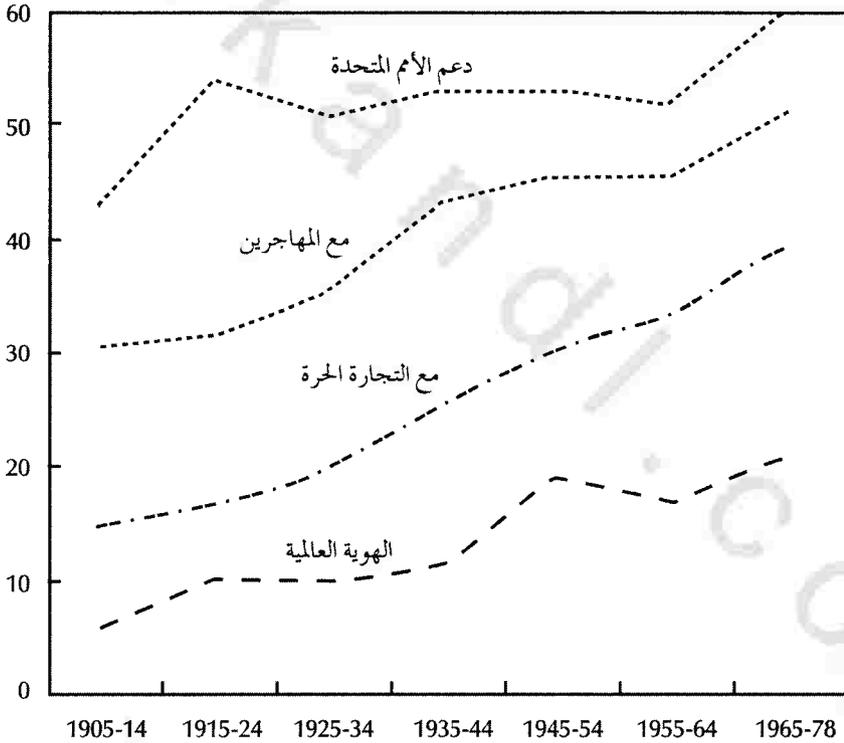
تعرض فصول أخرى من هذا الكتاب أن دليلاً كبيراً يبين اتجاهات عالميّة في حرية تدفق البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والناس والأفكار والقوّة. لكننا نعرف القليل عن نتائج هذه التطورات على الرأي العام. هل زادت العولمة عدد العالميين، موطني العالم، الذين يشعرون بارتياح في السفر والعيش والعمل في مجتمعات مختلفة. أم هل كان انتعاش في القوميّة أو المحلية كردّ فعل؟ يفترض نمو الثقافة العالميّة غالباً، لكن وراء المؤشرات الجماعية كاتجاه تدفق الأخبار وأفلام السينما أو أعداد محال ماكدونالدز في العالم (نوقشت في الفصل الخامس) إننا نعرف القليل عما يعنيه الناس حول ما يشعرون حول العالم وعما إذا كانت التغيرات البنيوية قد بدّلت الهويّات الأساسيّة. وكما يعلّق ديفيد ماكرون David McCrone وباولا ساريدج Paula Sarridge، «الهويّة القوميّة هي واحدة من أكثر الأمور التي نُوقشت ولكنها لا تزال أقلّ المفاهيم فهماً في أواخر القرن العشرين»⁽³⁴⁾. وفكرة الانتماء إلى العالم هي أكثر مراوغة وتعقيداً.

إن نتائج هذه الدراسة هي التنوع «هل نصف الكأس فارغ» أم «نصف الكأس مملوء». يمكن أن يستخدم تفاسير الدليل لدعم كلا الجانبين من الحوار حول القوميّة. فمن جهة، صحيح أن العالميين يقون أقلية متميزة، ويبقى معظم الناس مرتبطين بجذور المجتمعات المحليّة والإقليميّة والقوميّة فتعطيهم إحساساً

بالدم والانتماء . وعند السؤال ، يحتمل أن يرى معظم الناس أنفسهم يعيشون في برلين أو براغ أو أثينا أكثر من المشاركة بالشعور المنتشر بأنهم أوروبيون وأقل من ذلك بأنهم مواطنون عالميون . فالعولمة التي تربطنا بشبكات اتصالات جماهيرية وتدفع السلع ورؤوس الأموال وقوى السياحة الجماهيرية والسفر لم تتمكن بعد من تدمير الروابط المحلية .

الشكل 7 - 1

المواقف العالمية بحسب مجموعات الأعمار (كوهرت)



المصدر : مسح القيم العالمية .

الجدول 7 - 5: مؤشرات الدعم للعالمية

الرمز	سياسات	مؤسسات	الهوية	العالمي
	دعم التجارة الحرة والمعالم المهاجرة	الأسم المتحددة وهيئات إقليمية	ميزان محلي - عالمي	العالمي
جدول التنمية البشرية UNDP - 1997	0,10 - *	0,33 - *	0,15*	التنمية القومية
جدول غاستل من 14 نقطة - المبيت الحر	0,05 *	0,31 - *	0,10 *	مستوى التنمية البشرية
سنوات الديمقراطية المستمرة	0,01 -	0,18 - *	0,05 - *	مستوى التنمية الديمقراطية
العمر بالسنوات	0,09 - *	0,08 - *	0,11 - *	الخلفية الاجتماعية
مقياس من 9 نقاط	0,08 *	0,01 - *	0,05 *	العمر
الذكر (1) أنثى (0)	0,02 *	0,07 - *	0,05 *	الثقافة
مقياس من 6 نقاط بحجم المجتمع	0,08 *	0,09 *	0,10 *	الجنس ذكر
دخل البيت	0,01	0,01 - *	0,10 *	التمدد
نعم (1) لا (0)	0,09 - *	0,03 - *	0,05 - *	دخل البيت
مقياس من 4 نقاط من المنخفض (1) إلى العالي (4)	0,07 *	0,07 - *	0,004	مولود بالدولة
مقياس من 10 نقاط المنخفض (1) والعالي (10)	0,11 *	0,19 *	0,003 -	المواقف السياسية
مقياس من اليسار (1) إلى اليمين (10)	0,03 - *	0,05 - *	0,02 - *	العرة القومية
مقياس من 12 نقطة ما بعد المادية: عالي	0,25 *	0,02 *	0,12	تصنيف النظام السياسي الحالي
	4,28	11,4	2,83	تأييد الأحزاب يسار يمين
	0,138 *	0,088 *	0,052 *	ما بعد المادية
	0,361 *	0,296 *	0,227 *	ثابت
				معامل R ²

المصدر: مسح القيم العالمية.

(*) هام في المستوى < 1,0

ولكن من جهة أخرى، إن أهم المؤشرات على التغيير الثقافي الذي وجد في هذا الفصل هي اختلافات ملحّة في المواقف العالميّة التي تتبنّاها أجيال مختلفة. إن أكثر الإدعاءات تفاؤلاً لدى بعض أصحاب النظريات في ما يتعلّق بسقوط دولة الأمة وتآكل القوميّة ليست واضحة بعد. ولكن في نفس الوقت فقد اقترح تحليل الفئات أن الرأي العام على المدى الطويل ينتقل باتجاه عالميّة أكثر (الشكل 7 - 1). ولعل أكثر ما يبعث على الدهشة أن نحو خمس المواليد بعد الحرب العالميّة الثانية يرون أنفسهم مواطنين عالميين على الكرة الأرضية، يتعرّفون بقارتهم أو بالعالم ككل، لكن ذلك يصح على واحد من عشرة فقط من المجموعة التي نشأت في سنوات الحرب، وحتى أقلّ من ذلك في جيل ما قبل الحرب. ويتضح تقسيم آخر في ما بين الأجيال من خلال المواقف، كدعم مؤسّسات الحكم العالمي وسياسات التجارة الحرّة وأسواق العمل المفتوحة. إذا تمت المحافظة على هذا الاتجاه، نستطيع أن نتوقّع رؤية مدّ ناهض من التأييد الشعبي للعالميّة في العقود المقبلة، من خلال عملية تدريجية لمجموع الأجيال. ويتوقع أن يسهم التمدن المتزايد وارتفاع مستويات التعليم باتجاه هذا التطور العام. والتغيير الثقافي ذو تأثيرات هامة في الشرعية الديمقراطية للمنظّمات العالميّة مثل الأمم المتّحدة والاتحاد الأوروبي إضافة إلى الخلاص التدريجي من بعض الحواجز ذات الجذور العميقة التي تفصل بين أمة وأمة. بإيجاز، إن الجيل الأصغر الذي عاش في عصر ما بعد الحرب هو أقلّ قوميّة من أمهاتهم وآبائهم، ويبقى الأمر أن نرى إن كان أولاد هذا الجيل سيحافظون على هذا الاتجاه.

ملاحظات

- (1) بيبا نوريس (Pippa Norris)، «A Virtuous Circle: Political Communications in Post-Industrial Democracies»، (Cambridge University Press, 2000).
- (2) UNDP، ص 30 (1999، New York)، «Human Development Report, 1999».

- (3) للمناقشة راجع ديفيد هيلد وآخرون (David Held)، «Global Transformations: Politics, Economics and Culture» (Stanford University Press, 1999).
- (4) ك. أوماي (K. Ohmae)، «The End of the Nation-State» (Free Press, 1995).
- (5) أنتوني غيدنز (Anthony Giddens)، «The Consequences of Modernity» (Polity Press, 1990).
- (6) هيلد وآخرون (Global Transformations...) ص 444 - 446.
- (7) انطوني سميث (Anthony Smith)، «Towards a Global Culture» في كتاب إعداد مايكل فيندرستون (Michael Featherston) «Global Culture» (London: Sage, 1995).
- (8) م. مان (M. Mann)، «Has Globalization ended the Rise and Rise of the Nation-State?» (Review of International Political Economy, vol. 4 (1997)).
- (9) ب. هيرست (P. Hurst) وج. تومسون (G. Thompson) «Globalization in Question: The International Economy and the Possibility of Governance» (Polity, 1996).
- (10) سوفي دتشيسن (Sohpie Duchesne) وأندريه بول فورنير (Andrè-Paul Frogner)، «In There a European Identity?» في كتاب من إعداد: أوسكار نيدر ماير (Oskar Needermaier) وريتشارد سينوت (Richard Sinnott) «Public Opinion and Internationalized Governance» (Oxford: Oxford University Press 1995); (Angelika Scheuer) «A Political Community» في كتاب من إعداد هرمان شميت (Hermann Schmitt) وجاك توماسين (Jack Thomassen) «Political Representation and Legitimacy in European Union» (Oxford: Oxford University Press 1999); (D. Roberts) و. و. فايت (W. Veit) «The Idea of Europe: Problems of National and Transnational Identity» (Oxford: Berg).
- (11) بيبا نوريس (Pippa Norris) «The Political Regime» في كتاب (Pippa Norris) «Political Representation and Legitimacy in the European Union» وانظر أيضاً: ماتيل دوغان (Mattiel Dogan)، «The Decline of Nationalism within Western Europe» (Comparative Politics, vol 20 (1994)).
- (12) جيفري إيفان (Geoffrey Evans)، «Europe: A New Electoral Cleavage?» في كتاب من إعداد جيفري إيفان وبيبا نوريس، «Critical Elections: British Parties and Voters in Long-Term Perspective» (London: Sage, 1999).
- (13) وكذلك لنفس الكاتبة «How Britain Views the EU» في كتاب من إعداد روجر جويل وآخرون (Aldershot: Dartmouth/ SCPR, 1998). «British Social Attitudes: The 15th Report» على الرغم من إمكانية إيجاد دراسة مفصلة عن تأثير NAFTA في كتاب رونالد إنغل هارت، ونيل نيقيت وميغويل باسانيز، «Cultural Change in North American? Closer Economic, Political and Cultural ties between the United States, Canada and Mexico» (De Grayler, 1996).
- (14) فيليب إيفرت (Philip Evert)، «Nato, the European Community and the United Nations»

- في كتاب من إعداد أوسكار نيدر ماير وريتشارد سينوت عنوانه: «Public Opinion and Internationalized Governance» (Oxford: Oxford University Press, 1995).
- (15) توجد كتب كثيرة حول مفاهيم القومية والهوية القومية. انظر مثلاً:
مايكل ايغناطيف (Michael Ignatieff)، «Blodd and Belonging» (London: Chatto and Windus, 1993)،
وبينديكت أندرسون (Benedict Anderson)
«Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism» (London: Verso)
- اندرسون «Banal Nationalism» (London: Sage, 1995)؛ وايرنست جيلنت (Ernest Gellner) «Nations and Nationalism» (Oxford: Blackwell, 1983)،
(16) أنطوني د. سميث (Antony D. Smith)، «National Identity» (London: Penguin, 1991)،
فصل 7.
- ولمناقشة بعض هذه القضايا انظر بيبا نوريس: «Ballots not Bullets: Testing Consociational Theories of Ethnic Conflicts Electoral Systems and Democratization»
في كتاب من إعداد اندرو رينولدز سيصدر وعنوانه: «Institutional Design, Conflict Management and Democracy».
- (17) بريدجيت تايلر (Bridget Taylor) وكاترينا تومبسون، إعداد:
«Scotland and Wales: Nations Again?» (University of Wales Press, 1999).
- (18) لمناقشة أكثر تفصيلاً لهذا التمييز، انظر بيبا نوريس «Towards a More Cosmopolitan Political Science» في مجلة (European Journal of Political Research) المجلد 30 رقم 1 (1997).
- (19) انظر مايكل فيندرستون، إعداد: «Global Culture» (London: Sage, 1995).
- (20) من أجل دراسة أبكر مؤسسة على ISSP حول القومية، راجع مثلاً، بيبا نوريس:
«Global Communications and Cultural Identities» (Harvard International Journal of Press/ Politics) مجلد 4، رقم 4، مجلد 4 لسنة (1999)، ص 1 - 7. أكثر الأعمال التجريبية كمالاً عن الاطلاع في أوروبا من 1973 إلى 1990 باستخدام مسح المقياس الأوروبي يمكن مراجعته في كتاب أوسكار نيدرماير وريتشارد سينوتس:
«Opinion and Internationalized Governance» (Oxford: Oxford University Press, 1995)
- (21) يشكر المؤلف الباحث الأول، رونالد انغل هارت، وكل المتعاونين في مسح القيم العالمية ونشر هذه المعطيات.
- (22) ديفيد ايستون (David Easton)، «A frameworkd for Political Analysis» (Prentice Hall, 1965) وإيستون «A Reassessment of the Concept of Political Support» في مجلة (British Journal of Political Science) مجلد 5 (1975) ص 435 - 56.
- (23) رونالد انغل هارت (Ronald Ingelhart)،

The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Nations,»

(Princeton University Pressm, 1977)

وسوفي دتشيسن (Sophie Duchesne) وأندريه بول فرونيير (André-Paul Frogner)، «Is There a European Identity?»، في كتاب من إعداد أسوكار نيديرماير وريتشار سينوت،

«Public Opinions and International Governance», (Oxford University Press, 1995)

(24) بسبب حجم مجموعة البيانات المشتركة (والتي تزيد عن 147000 حالة) فكافة الفروق بين المجموعات هامة إحصائياً للفحوص التقليدية مثل ANOVA. ونتيجة لذلك، إن فحوص الأهمية الإحصائية لم تنقل في عرض التحليل.

(25) UNDP، تقرير التنمية الإنسانية/ البشرية 1999، ص 99.

(26) رونالد انغل هارت، «Modernization and Post-Modernization»، (Princeton University Press, 1997) ص 303 - 305.

(27) المجتمعات النامية صنفت كذلك ذات النمو البشري «الوسط» أو «المنخفض» في جدول 1997 انظر UNDP تقرير التنمية البشرية 1999 - جدول 1 ص 134 - 137.

(28) انغل هارت «Modernization and Post-Modernization».

(29) التحليل على أساس عامل تحليل غير مذكور هنا.

(30) انغل هارت، «The Silent Revolution».

(31) جوزيف إس ناي الابن، وفيليب زيلكووف إعداد

«Why People Don't Trust Government» (Harvard University Press, 1977)؛ وبيبا نوريس،

إعداد، «Critical citizens» «Global Support for Democratic Governance» (Oxford: Oxford University Press, 1999).

(32) مثلاً NAFTA (الولايات المتحدة - كندا)، (الأرجنتين البرازيل أوروغواي) Mercosur منظمة الوحدة الأفريقية (جنوب أفريقيا، نيجيريا)، هيئة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC (الهند وبنغلاديش)، (El Tratado de Libre Comercio Republic)، (أنديان باكت Andean Pact : فنزويلا) وهكذا.

(33) نوريس: «Critical Citizens».

(34) ديفيد ماكرون وباولا ساريدج: «National Identity and National Pride» في كتاب من إعداد روجر جويل وآخرون: «British and European Social Attitudes, the 15th Report», (Aldershot, Ashgate, 1998).